

اثر المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالأزمات المالية
(دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة)

The Impact of the Strategic Audit in Predicting Financial Crises
(A Field Study on Audit Offices)

الباحثان:	
د. أسعد مبارك حسين	الباحث. صفوان عبد المنعم أرياب
أستاذ المحاسبة المشارك	باحث دكتوراة - جامعة النيلين
جامعة النيلين	– sufwanarbab@gmail.com
Portaccasaad55@gmail.com	ت: 97450966892
تاريخ النشر: 2024/07/07	تاريخ القبول: 2024/06/29 تاريخ الإرسال: 2024/06/05

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالأزمات المالية، إتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وإستخدمت إستمارة الإستبانة لجمع البيانات من ديوان المراجعة القومي وعينة من مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية "توجد علاقة بين المراجعة الاستراتيجية و التنبؤ بالازمات المالية .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الاستراتيجية و التنبؤ بالازمات المالية. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بتعزيز القدرات التحليلية للمراجعين من خلال برامج تدريبية متقدمة وتطوير أساليب تقييم شاملة ومتكاملة مدعومة بأدوات تحليلية متقدمة وتقنيات البيانات الكبيرة (Big Data)، بالإضافة إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر باستخدام التقنيات الحديثة وتحليل البيانات لاكتشاف التهديدات المالية في مراحلها المبكرة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الاستراتيجية، الأزمات المالية، أزمة العملة، أزمة الديون، الأزمة المصرفية.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the strategic audit in predicting financial crises. The study adopted the descriptive analytical approach. The questionnaire was used to collect data from the National Audit Bureau and a sample of audit offices. To achieve the objectives of the study, the following hypotheses were tested: "There is a relationship between strategic Audit and prediction of financial crises.

The study found the following results: The estimation results showed that there is a strong direct correlation between strategic audit and predicting financial crises. Based on the findings, the study

¹ اسم ولقب الباحث المرسل: . صفوان عبد المنعم ارباب؛ الايميل: sufwanarbab@gmail.com

recommended strengthening the analytical capabilities of auditors through advanced training programmes and developing comprehensive and integrated assessment methods supported by advanced analytical tools and big data technologies, in addition to enhancing early warning systems using modern technologies and data analysis to detect financial threats in their early stages.

Keywords: strategic review, financial crises, currency crisis, debt crisis, banking crisis, financial market crisis.

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

تعد المراجعة الإستراتيجية إحدى وسائل قياس أداء المنشأة ككل وأداء بعض وحداتها أو ما تمارسها الإدارة العليا أو لجان المراجعة أو المديرين وغالباً ما يتم الاستعانة بالاستشاريين في هذا المجال. وتستهدف المراجعة الإستراتيجية مراجعة الجوانب التالية: درجة فعالية المنشأة في علاقاتها بالمجتمع من حيث استجابتها لحاجيات المستهلكين والانطباع السائد لدى الجماهير حياله، وفعالية العلاقة بين الوحدات التنظيمية والوظيفية، ودرجة مساهمة الأنشطة الوظيفية المختلفة في تحقيق رسالة المنشأة وأهدافها مع تحديد جوانب القوة والضعف لدى المنشأة ومقارنته بالمنشآت الأخرى وتحديد الإستراتيجيات اللازمة للاستفادة من هذه الجوانب في التنبؤ بالآزمات المالية.

تتعدد الأسباب المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضاً حدتها وتأثيرها ومداهما الزمني. ورغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها، إلا أن هناك عوامل مشتركة توجد في معظم الأزمات ألا وهي ضعف الإشراف والرقابة الحكومية مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

تأسياً على ما سبق تسعى هذه الدراسة الى التعرف على اثر المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالآزمات من خلال دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي وعينة من مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في نقص الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية والاقتصادية الموثوق فيها، مما يعد سبباً مباشراً للآزمات المالية، حيث يعتبر أهم شرط لحرية السوق وضمان الفرص المتكافئة فيها والقضاء على محاولات الغش والتلاعب أن يوفر لجميع المتعاملين بصورة عامة والمستثمرين بصورة خاصة قدر كاف من المعلومات والبيانات المالية التي تساعد على إتخاذ القرارات ، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات من العملات الأجنبية الذي بدوره يساعد في التنبؤ بالآزمات المالية لذلك سعت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين المراجعة الإستراتيجية ودورها في التنبؤ بالآزمات ؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

1. الأهمية العلمية:

- أ. يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتصدى لها و التي تتمثل في تحليل اثر العلاقة المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالازمات المالية.
- ب. معالجة الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المراجعة الاستراتيجية وذلك بدراسة ابعاد جديدة لها.
- ج. بيان مفهوم مخاطر الازمات المالية وأثاره على أداء وإستقرار منشآت الاعمال.

2. الأهمية العملية:

- أ. المساهمة في التعرف على متطلبات المراجعة الاستراتيجية للاستفادة من مزاياها في التنبؤ بالأزمات المالية.
- ب. مساعدة المنشآت محل الدراسة على التعرف بالأساليب المتطورة للمراجعة الاستراتيجية في قياس الأداء بما يتناسب مع طبيعة المراجعة الاستراتيجية للاسترشاد بها في التنبؤ بالأزمات المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي تحقيق الآتي:

1. التعرف على مفهوم وأهمية وخصائص المراجعة الاستراتيجية.
2. التعرف على مفهوم وأسباب وأنواع الأزمات المالية.
3. دراسة العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية و التنبؤ بالازمات المالية .

فرضيات الدراسة:

لتحقق اهداف الدراسة اختبرت الدراسة فرضية مفادها " توجد علاقة بين المراجعة الاستراتيجية و التنبؤ بالازمات المالية"

منهجية الدراسة :

يستخدم الباحثان المنهج الوصفي لجمع البيانات عن المراجعين العاملين بديوان المراجعة ومكاتب المراجعة، حيث يتم دراسة الحالة لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها بالطرق الاحصائية.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الزمانية: 2024م.
- الحدود المكانية : ديوان المراجعة القومي وعينة من مكاتب المراجعة.
- الحدود البشرية :العاملين بديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة
- الحدود الموضوعية: دراسة العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية والتنبؤ بالازمات المالية من خلال الممارسة المهنية للعاملين بديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة.

مصادر جمع البيانات

تم جمع وبيانات الدراسة من المصادر الآتية:

- 1- المصادر الأولية: استمارة الاستبانة.
- 2- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب ، المجلات العلمية الرسائل الجامعية، الانترنت.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة (الحسن، وسند ، 2016م)

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية، في الحد من المخاطر والالتزامات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم، والتعرف على الصيغ الإسلامية المطبقة والتي أثبتت نجاحها عندما طبقت في بعض الدول الإسلامية ، بينما عجزت المؤسسات المالية في النظم الوضعية عن تحقيق هذه النجاحات، ومن أهم النتائج ، ان اعداد التقارير الدورية وفقا للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية يقلل من مخاطر الالتزام المالية. ان مراعاة الجوانب الجيدة في اعداد التقارير المالية الدورية يساهم في اكتشاف الاخطاء والمخالفات المالية

دراسة (Vladimir G. Shirobokov & others, 2016)

هدفت الدراسة الى دراسة مضمون المراجعة الاستراتيجية باعتبارها نظاما جديدا لمراجعة الحسابات وتحقيق الأهداف طويلة الأجل في المنشآت الروسية. توصلت الدراسة الى أن المراجعة الاستراتيجية مهمة لنظرية التدقيق والممارسة وتحديد الجوانب الأكثر أهمية في تقييم المراجع للعوامل الخارجية ، وتساعد المراجعة الاستراتيجية المنشأة على الاستجابة الفورية لتأثير العوامل الخارجية والداخلية المتغيرة باستمرار كونها شركة توليه لتحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي للمراجعين .

دراسة (حسين ، 2017م)

هدفت الدراسة الى بيان دور المراجعة الاستراتيجية ومدى تقيمها لفاعلية نظام الرقابة الداخلية ودراسة نقاط القوة والضعف واستغلال فرص تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج وهي ، مكاتب المراجعة الخارجية تطبق أسلوب المراجعة الإستراتيجية علي الوحدات الإقتصادية ، عملية المراجعة الإستراتيجية تقدم حلول واقعية تساهم في معالجة الممارسات الغير ضرورية في الوحدات الإقتصادية ، المراجعة تزيد فرص تحسين استخدام المواد كما تقلل من مواجهة التهديدات التي تواجه الوحدات الإقتصادية

دراسة (علي ، 2017م)

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف علي ، توضيح العلاقة بين عناصر الرقابة علي جودة المراجعة والحد من مخاطر الأزمات المالية ، التعرف علي العلاقة بين التعليم المهني المستمر للمراجع والحد من مخاطر الأزمات المالية ، بيان العلاقة بين العوامل التنظيمية الخاصة بمنشأة المراجعة والحد من مخاطر الأزمات المالية ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يساهم الفحص الدوري لبرامج الرقابة على جودة أداء عملية المراجعة الحد من مخاطر الأزمات المالية ، يساهم خضوع كافة أعمال مكتب المحاسبة للأشراف الجيد علي كافة مستوياته في الحد من مخاطر الأزمات المالية ، يؤدي الفحص الدوري لممارسات المراجعة في منشأة المراجعة إلي الحد من مخاطر الأزمات المالية،

دراسة(أحمد ، 2021م)

هدفت الدراسة إلى دراسة جهود المنظمات المهنية والحكومات في إصدار معايير السلوك المهني والأخلاقي لإعادة الثقة في مهنة المراجعة. التعريف بالدور الذي يمكن أن تلعبه مهنة المراجعة في الكشف عن الأزمات المالية. دراسة العلاقة بين التزام المراجع الخارجي بمعايير السلوك المهني والأخلاقي والكشف عن الأزمات المالية أو التنبؤ بحدوثها. تشجيع مكاتب المراجعة العاملة بالسودان على الالتزام بمعايير السلوك المهني والأخلاقي . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : التحكم في المصادر التي تهدد الموضوعية على مستوى المراجع منفرداً ساعدت المراجع في الكشف عن الأزمات المالية. تتأثر موضوعية المراجع إذا ما قدّم خدمات تأكيد متعلّقة بنشاط كان مسؤولاً عنه خلال السنة السابقة قد يؤثر على قدرته في التنبؤ بالأزمات المالية. إن عدم الالتزام بالتغيير الدوري للمراجع يؤدي إلى عدم الكشف عن الأنشطة المالية السالبة بالمنشأة. أدى توفر الالتزام المراجع الخارجي بالقواعد السلوكية الأخلاقية إلى رفع ثقة المستفيدين من القوائم والتقارير المالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تختلف دراسة الباحثان عن الدراسات السابقة في ان الدراسات السابقة كدراسة الحسن وسند (2016) وفلاديمير شيروبوكوف وآخرون (2016) و حسين (2017) و علي (2017) وأحمد (2021) تركز على أهمية معايير المحاسبة والممارسات المحاسبية في تقليل المخاطر المالية والاقتصادية، بينما تسلط دراسة الباحثان الضوء على أثر المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالأزمات المالية. كما تختلف ايضا عن الدراسات السابقة في ان هذه الدراسات تركز على أهمية الفحص الدوري لبرامج الرقابة في الحد من مخاطر الأزمات المالية، بينما تركز دراسة الباحثان على أثر المراجعة الاستراتيجية في التقييم الشامل لكافة العوامل التي تؤثر على نمو المنظمة. كما ان بعض الدراسات السابقة تسلط الضوء على أهمية الالتزام بالتغيير الدوري للمراجع في الحد من مخاطر الأزمات المالية، بينما دراسة الباحثان تسلط الضوء على أثر المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالازمات المالية من خلال العمل على الاستجابة المناسبة والفاعلية في الوقت المناسب.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولاً: المراجعة الإستراتيجية:

1. مفهوم المراجعة الاستراتيجية

تعتبر المراجعة الاستراتيجية عملية تقييم شاملة تستهدف جميع العوامل المؤثرة بشكل ملموس على نمو المنظمة اقتصاديًا (شحاتة، 2012م). وتشمل هذه العملية تقييم القرارات والخطط طويلة الأجل في ضوء معلومات مستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار علاقة هذه القرارات بالبيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، ومدى قدرة المنظمة على التكيف مع المتغيرات البيئية (أمين، 2016م).

بالإضافة إلى ذلك، تُعد المراجعة الاستراتيجية أداة مقارنة قوية تساعد المخططين الاستراتيجيين في تحديد وتشخيص الأسباب الكامنة وراء المشكلات التي تواجهها المنظمة، والتي قد تؤثر سلبًا على أدائها الكلي، كما تمكنهم من تطوير حلول بديلة ملائمة لمعالجة هذه المشكلات (إبراهيم، 1997م).

تتميز عملية المراجعة الاستراتيجية بالشمولية والموضوعية، حيث تغطي جميع جوانب الإدارة الاستراتيجية بطريقة منهجية وعلمية، مستندة إلى الأدلة والإثباتات. كما تتطلب هذه العملية استقلالية وحياد المراجعين، سواء كانوا أعضاء دائمين أو مؤقتين، ومن مختلف التخصصات، حيث يجب عليهم الحفاظ على استقلاليتهم في جميع جوانب العمل المتعلقة بالمراجعة (SAS NO.1، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين).

كما تساعد المراجعة الاستراتيجية أيضاً في معالجة الانحرافات الاستراتيجية بشكل دوري ومستمر، مما يساعد في تقليل التكاليف الإضافية وضمان استمرارية الأداء الاستراتيجي (راضي، 2016م). علاوة على ذلك، يجب على عملية المراجعة الاستراتيجية وفريقها الحفاظ على العلاقات المهمة مع أصحاب المصلحة المختلفين، مثل الموظفين، العملاء، الموردين، والمنافسين، حيث يتطلب ذلك تحديد وتطوير هذه العلاقات بشكل مستمر وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيزها ودعمها (Area Development Management Report، 2001).

بناءً على ما سبق، يُمكن للباحثان تعريف المراجعة الاستراتيجية بأنها عملية تقييم منهجية وشاملة لجميع مراحل الإدارة الاستراتيجية، تهدف إلى تقويم الأداء المالي وغير المالي للمنظمة، من خلال اكتشاف الانحرافات المحتملة في المستويات التنظيمية المختلفة ومعالجتها، بما يضمن تحقيق رؤية المنظمة ورسالتها، وتنفيذ خططها الاستراتيجية بنجاح.

2. أهمية المراجعة الإستراتيجية:

تبرز أهمية المراجعة الاستراتيجية كوسيلة فعالة تزيد من قدرة الإدارة على تعديل خياراتها الاستراتيجية بصورة مستمرة، نظراً للتغيرات المستمرة في العوامل البيئية المختلفة. يتضح أن عمليات التقويم والمراجعة المستمرة تعكس حالة تكيف المنظمة مع بيئتها الخارجية والداخلية، وتعتبر اختباراً لمدى مواءمة الخطط والإجراءات والسياسات والبرامج مع تلك المتغيرات. بالإضافة إلى ذلك، توفر المراجعة الاستراتيجية للإدارة التغذية العكسية التي توضح مدى مناسبة وتناسق مراحل الإدارة الاستراتيجية وكفاءتها. ومن خلال ممارسة المراجعة الاستراتيجية بشكل مستمر، يتم تعزيز مستوى فهم الإدارة الاستراتيجية ودعم خبراتها من خلال إجراءات مثل الرصد والمتابعة والفحص والتفتيش والتصحيح (موسى، 2003م).

يرى الباحثان أن المراجعة الاستراتيجية تلعب دوراً مهماً في معالجة المشاكل المالية وغير المالية في المنظمة. فهي تقوم بفحص وتحليل العوامل الاستراتيجية وحوكمة المنظمة، وتقوم بفحص البيئتين الداخلية والخارجية لتحديد نقاط القوة والضعف. هذا يساعد الإدارة على تحديد توجهاتها وتخصيص الموارد بفعالية، واستغلال الفرص بشكل يمنحها تفوقاً على منافسيها في السوق.

3. خصائص المراجعة الإستراتيجية:

المراجعة الاستراتيجية هي مجموعة من التحليلات التي تركز على تقييم الوضع بشكل شامل وكلي، بدلاً من التركيز على التفاصيل الصغيرة أو الجوانب الفردية، حيث تغطي جميع عمليات الإدارة الاستراتيجية بشمولية، أي أنها تشمل مختلف المهام والمراحل (المقلي، 2002م، ص359)، وتهدف إلى تحقيق فهم شامل للعمليات وضمان تحقيق الأهداف بشكل متكامل (جمال الدين وآخرون، 2007م). ومن أبرز خصائص هذه العملية أنه يجب أن يكون المراجعون فيها

مستقلين ومحايدين تمامًا، سواء كانوا أعضاء دائمين أو مؤقتين ومن مختلف التخصصات، حيث يجب عليهم الحفاظ على استقلاليتهم في جميع جوانب العمل المتعلقة بالمراجعة (SAS NO.1، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين).

بالإضافة إلى ذلك، تتميز المراجعة الاستراتيجية بقدرتها على معالجة الانحرافات الاستراتيجية بشكل دوري ومستمر، مما يساعد في تقليل التكاليف الإضافية وضمان استمرارية الأداء الاستراتيجي (راضي، 2016م). كما تتم هذه العملية بشكل منهجي وموضوعي، مع التركيز على الأدلة والإثباتات، حيث يجب أن تتبع منهجية محددة تعكس موضوعيتها وتعزز التعامل الحساس مع العمليات الاستراتيجية (مدعومة بأدلة الإثبات). علاوة على ذلك، يجب على عملية المراجعة الاستراتيجية وفريقها الحفاظ على العلاقات المهمة مع أصحاب المصلحة المختلفين مثل الموظفين، العملاء، الموردين، والمنافسين، حيث يتطلب ذلك تحديد وتطوير هذه العلاقات بشكل مستمر وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيزها ودعمها (Area Development Management Report، 2001).

يرى الباحثان أن المراجعة الاستراتيجية تتميز بعدة خصائص أساسية تعزز فعاليتها وأهميتها. أولاً، تتبنى الشمولية أي أنها تركز على تحليل شامل وكلي لعمليات الإدارة الاستراتيجية، بهدف تحقيق فهم متكامل وضمان تحقيق الأهداف. كما يجب أن يكون المراجعون مستقلين ومحايدين تمامًا، وتتم العملية بشكل منهجي وموضوعي مع التركيز على الأدلة. كما تضمن معالجة الانحرافات الدورية والحفاظ على العلاقات المهمة مع أصحاب المصلحة المختلفين.

ثانياً: الأزمة المالية Financial Crisis:

1. مفهوم الأزمات المالية

تُعرف الأزمة المالية بأنها حالة صعبة تواجهها المنشأة نتيجة نقص السيولة النقدية وتراكم الالتزامات المالية، مما يجعل من الصعب الحصول على التمويل المناسب (أوبكر وآخرون، 2009م). كما تُعرف على أنها تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، يتميز بفشل النظام المصرفي المحلي (الحسيني، 1999م). وتُعرف أيضاً بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، ويمتد تأثيره إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (بسيوني، 2010م).

يرى الباحثان أن الأزمة المالية تتجلى في ثلاثة أشكال رئيسية: نقص السيولة النقدية وتراكم الالتزامات المالية على مستوى المنشأة، تدهور الأسواق المالية وفشل النظام المصرفي على مستوى الدولة أو مجموعة من الدول، واضطراب التوازنات الاقتصادية الذي يؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية الأخرى..

2. أسباب حدوث الأزمة المالية:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى حدوث معظم الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي: عدم استقرار الاقتصاد الكلي حيث يؤدي عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية إلى اختلال مالي وحوادث العديد من الأزمات المالية (التوني، 2004م، ص 3-8)، (مالكولم، 1999م، ص 32)؛ اضطرابات القطاع المالي حيث يساهم التوسع في الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من

الخارج، إلى جانب انهيار أسواق الأوراق المالية في حدوث الأزمات المالية (الشحات، 2001م، ص ص 19-20)؛ تشوه نظام الحوافز حيث لا يتأثر ملاك المصارف والإدارات العليا مالياً من الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فضلاً عن قلة الخبرة لدى الإدارات العليا ونجاحها في إخفاء الديون المعدومة (التوني، 2004م، ص 6)، (الشحات، 2001م، ص 20)؛ ومكونات تدفقات رأس المال حيث تعتبر القروض قصيرة الأجل من أخطر أنواع التدفقات المالية والأكثر عرضة للسحب خلال الأزمات (شبرا، 2009م، ص 291).

يرى الباحثان أن أسباب حدوث الأزمات المالية متعددة وتشمل عدم استقرار الاقتصاد الكلي، اضطرابات القطاع المالي، تشوه نظام الحوافز، وتأثير مكونات تدفقات رأس المال. هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى اختلالات مالية خطيرة، تهدد استقرار الأنظمة المصرفية والاقتصادية بشكل عام، وتؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الديون المعدومة وتفاقم الأزمات المصرفية.

3. أنواع الأزمة المالية:

تتنوع الأزمات المالية وتشمل أزمات العملة التي تحدث عندما تتعرض عملة دولة ما لهجوم مضاري عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها بشكل كبير أو يجبر الحكومة على الدفاع عنها عبر إنفاق جزء من احتياطياتها الدولية أو رفع أسعار الفائدة بشكل حاد (بسيوني، 2010م، ص ص 986-987). والأزمات المصرفية التي تنشأ نتيجة انهيار أحد المصارف وسحب المودعين لودائعهم بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى ظاهرة الذعر المالي (الخطيب، 2001م، ص 23). بالإضافة إلى أزمات الديون التي تحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد أو يعتقد المقرضون بإمكانية توقفه، مما يؤدي إلى توقفهم عن تقديم قروض جديدة ومحاولاتهم تصفية القروض القائمة، سواء كانت ديوناً تجارية أو ديوناً سيادية (المكي، 2012م، ص 61). وأخيراً، أزمات الأسواق المالية التي تنتج عن ظاهرة الفقاعات، حيث تنفجر الفقاعات بسرعة وتؤدي إلى تدهور مؤشرات الأسواق المالية وانهيار أسعار الأسهم والسندات (بوفليخ وآخرون، 2009م، ص 8؛ علي، 2010م، ص 435).

يرى الباحثان أن الأزمات المالية تتخذ أشكالاً متعددة تشمل أزمة العملة، الأزمة المصرفية، أزمة الديون، وأزمة الأسواق المالية. كل نوع من هذه الأزمات له مسبباته وآثاره الخاصة، مثل الهجمات المضاربة على العملات، الانهيارات المصرفية، توقف المقرضين عن السداد، وانفجار فقاعات الأسواق المالية. هذه الأزمات تؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي واسع النطاق وتؤثر سلباً على النظام المالي العالمي.

يرى الباحثان من خلال العرض النظري السابق للمراجعة المستمرة ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية أن المراجعة الاستراتيجية كإتجاه حديث للمراجعة الإدارية تمثل دوراً مهماً في التنبؤ بالأزمات المالية من خلال تحليل شامل ودقيق لعمليات الإدارة الاستراتيجية والتقييم الدوري للأداء المالي، حيث يمكن للمراجعة الاستراتيجية الكشف عن علامات التحذير المبكرة للأزمات. كما أنها تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية، مما يساعد على تقليل المخاطر المالية. بفضل الاستقلالية والموضوعية التي تتميز بها، تستطيع المراجعة الاستراتيجية تقديم توصيات فعالة لتعزيز الاستقرار المالي ومنع حدوث الأزمات.

المحور الثالث: الدراسة المدانية

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذى يحقق أهدافها، وإثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة، ومصادر المعلومات، وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية.

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من عينة من العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجعة القومي في السودان من مدير مكتب مراجعة، شريك، رئيس فريق عمل مراجعة، مساعد مراجع، عضو فريق مراجعة، مفتش أول، أخرى، تم اختيار عينة عشوائية للباحث من (200) مفردة من ذوي الاختصاص.

ثانياً: الاستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع البحث:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع 200 استبانة على مجتمع البحث المكون من عينة من العاملين في مكاتب المراجعة وديوان المراجعة القومي في السودان، بما في ذلك مدراء مكاتب المراجعة، والشركاء، ورؤساء فرق العمل للمراجعة، ومساعدي المراجعين، وأعضاء فرق المراجعة، والمفتشين الأوائل، وغيرهم. يُظهر الجدول رقم (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة لهذا المجتمع.

الجدول (1)

الاستبانات الموزعة، والمستلمة

عينة البحث	الاستبانة الموزعة	الاستبانة المستلمة والصالحة للتحليل	النسبة المئوية
العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجعة القومي في السودان	200	200	100%
المجموع	200	200	100%

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يُظهر الجدول (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة التي تم إجراء التحليل عليها، حيث بلغت نسبة الاستجابة 100%. هذه النسبة العالية من الاستجابة تشير إلى أن جميع الاستبانات الموزعة تم استلامها، الأمر الذي يعد كافياً لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج يمكن تعميمها على مجتمع البحث المعني.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لاستخلاص القرارات العامة حول خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، بما في ذلك التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة. كما تم حساب الوسط الحسابي لتلخيص اتجاه إجابات عبارات الدراسة، حيث أعطيت الأوزان 1، 2، 3، 4، 5 لخيارات الإجابة "أوافق بشدة"، "أوافق"، "محايد"، "لا أوافق"، "لا أوافق بشدة" على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، استُخدم الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة من خلال معاملات الارتباط والتحديد واختبارات F و t ومعاملات الانحدار للتعرف على العلاقات بين المتغيرات. أخيراً، تم تقييم درجة مصداقية البيانات من خلال اختبار ثبات المقياس باستخدام طرق مثل التجزئة النصفية، ألفا كرونباخ، إعادة التطبيق، الصور المتكافئة، ومعادلة جوتمان.

والجدول رقم(2) يوضح معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة وذلك على النحو الآتي:

الجدول (1)

معامل المصدقية ألفا كرونباخ والثبات لعبارات الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل المصدقية ألفا كرونباخ	معامل الثبات
عبارات المحور الأول	5	0.897	0.901
عبارات المحور الثاني	9	0.911	0.934
لجميع عبارات الاستبانة	14	0.912	0.938

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

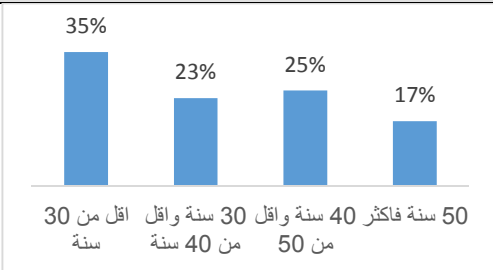
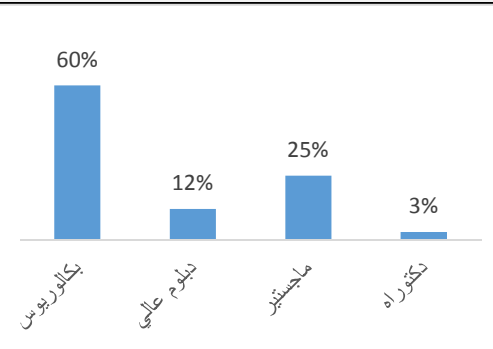
وفقًا للجدول (2) الذي يعرض معاملات الصدق والثبات، فإن معامل المصدقية ألفا كرونباخ لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة بلغ 91.2%، بينما بلغ معامل الثبات 93.8%. تشير هاتان القيمتان العاليتان إلى درجة عالية من الثبات والصدق في إجابات أفراد العينة، مما يعزز الثقة في النتائج التي سُتُخلص من هذه الدراسة. بناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: تحليل البيانات الشخصية:

يوضح الجدول رقم(3) تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

الجدول (2)

البيانات الشخصية

العمر			
	35%	أقل من 30 سنة	%35
	23%	30 سنة وأقل من 40 سنة	%23
	25%	40 سنة وأقل من 50	%25
	17%	50 سنة فأكثر	%17
المؤهل العلمي			
	60%	بكالوريوس	%60
	12%	دبلوم عالي	%12
	25%	ماجستير	%25
	3%	دكتوراه	%3
التخصص العلمي			
60%	54%	المحاسبة	%54

	تكاليف ومحاسبة ادارية	5%
	ادارة اعمال	15.5%
	دراسات مالية ومصرفية	12.5%
	نظم معلومات محاسبية	4%
	اقتصاد	9%
	اخرى	0%
المهني		
35% 2,50% 2% 7,50% 41% 12% زمالة المحاسبين القانونيين السودانية زمالة المحاسبين القانونيين العربية زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية اخرى لا يوجد مؤهل	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	35%
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	2.5%
	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	2%
	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	7.5%
	اخرى	41%
	لا يوجد مؤهل	12%
الوظيفة		
2% 3,50% 10% 17% 45,50% 10% 12% مدير مكتب مراجعة شريك رئيس فريق مراجعة مساعد مراجع عضو فريق مراجعة مفتش اخرى	مدير مكتب مراجعة	2%
	شريك	3.5%
	رئيس فريق مراجعة	10%
	مساعد مراجع	17%
	عضو فريق مراجعة	45.5%
	مفتش	10%
	اخرى	12%
	اخرى	12%
سنوات الخبرة		
52% 22% 18% 8% اقل من 5 سنوات من 5 و اقل 10 سنوات من 10 و اقل 15 سنة 15 سنة فأكثر	اقل من 5 سنوات	52%
	من 5 و اقل 10 سنوات	22%
	من 10 و اقل 15 سنة	18%
	15 سنة فأكثر	8%
المجموع		100%

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (2) يرى الباحثان البيانات الشخصية لعينة الدراسة تتكون من مراجعين شباب ذوي مؤهلات علمية عالية وخبرة محدودة نسبياً، مما قد يؤثر على نتائج الدراسة ويستدعي المزيد من التدريب والتأهيل المهني لهذه الفئة. لذلك على مكاتب المراجعة السعي الجاد بتطوير برامج تدريبية وتأهيلية مستمرة لتعزيز مهارات هذه الفئة

وزيادة كفاءتهم المهنية، بالإضافة إلى توفير برامج تحفيزية وفرص تطوير وظيفي لزيادة الالتزام والإنتاجية وتعزيز رضاهم الوظيفي، كذلك دعم وتشجيع الموظفين على متابعة تعليمهم والحصول على مؤهلات علمية ومهنية متخصصة لتعزيز مستوى الخبرة والكفاءة في مجالاتهم العملية.

خامساً: تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الأول: " المراجعة الاستراتيجية "

الجدول رقم(3) يوضح الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول(المراجعة الاستراتيجية) وذلك على النحو التالي:

الجدول (3)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	تقييم شامل لكافة العوامل التي تؤثر علي نمو المنظمة.	4.06	5	1.18	عالية جدا	7
2	تعمل على فحص ودراسة العوامل الخارجية والداخلية.	4.01	5	1.01	عالية جدا	8
3	تقييم القدرات والخطط طويلة الاجل بناء علي المعلومات المستقبلية.	4.18	5	1.00	عالية جدا	5
4	تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل ادارة التغيير.	4.34	5	1.03	عالية جدا	2
5	مساعدة علي تطبيق طرق الادارة الحديثة.	4.40	5	1.06	عالية جدا	1

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول (3) الذي يعرض الإحصاءات الوصفية للعبارات المتعلقة بالبعد الأول "المراجعة الاستراتيجية"، يتضح أن الأوساط الحسابية لهذه العبارات تتراوح بين 4.00 و 4.40، بينما يتراوح الانحراف المعياري بين 0.89 و 1.10. كما أن المنوال لجميع العبارات يساوي 5. وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، تشير هذه القيم إلى أن إجابات المبحوثين تتركز حول خيار "الموافقة" فيما يتعلق بهذا البعد.

المحور الثاني: " الأزمات المالية "

الجدول رقم(4) يوضح الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني(الأزمات المالية) وذلك على النحو التالي:

الجدول (4)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	تتعلق بالكيان الإداري والاقتصادي للوحدة.	4.01	5	0.99	عالية جدا	7
2	تعمل علي الاستجابة المناسبة والفاعلية في الوقت المناسب.	4.12	5	1.01	عالية جدا	5
3	تؤدي الي احدث مفاجئة كبرى وعنيفة عند وقوعها.	4.16	5	0.83	عالية جدا	4
4	عدم دقة المعلومات عن اداء الوحدة الاقتصادية.	4.17	5	0.81	عالية جدا	3
5	تعمل علي انخفاض معظم السلع.	3.81	4	0.94	عالية	9
6	تقلل الطلب بشكل عام وثم ينخفض الصادرات.	4.24	5	1.00	عالية جدا	2
7	تتضمن تهديد للاهداف والمصالح العامة.	3.96	4	1.02	عالية	8
8	عدم القدرة علي الاستجابة المناسبة للاخطار.	4.43	5	0.77	عالية جدا	1
9	التدهور الحاد في الأسواق المالية.	4.11	5	0.92	عالية جدا	6

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول رقم (4) الذي يعرض الإحصاءات الوصفية للعبارات المتعلقة بمحور "الأزمات المالية"، نجد أن الأوساط الحسابية لهذه العبارات تتراوح ما بين 3.81 و 4.43، بينما يقع المنوال ضمن المدى 4-5. أما الانحراف المعياري فيتراوح بين 0.77 و 1.02 لجميع العبارات. ووفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، فإن إجابات المبحوثين تشير إلى درجة موافقة على هذه العبارات.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في هذه الدراسة لاختبار الفرضية والكشف عن العلاقات بين المتغيرات. كما سيتم الاعتماد على اختبار (t) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية. يعتبر الانحدار الخطي أداة إحصائية قوية لتحليل البيانات وفهم تأثير

المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أما اختبار (t) فهو اختبار معلمي يُستخدم لتقييم ما إذا كانت قيمة معلمة معينة تختلف جوهرياً عن قيمة محددة مسبقاً. من خلال الجمع بين هاتين الأداتين، ستمكن الدراسة من استخلاص استنتاجات دقيقة حول فرضية الدراسة المطروحة.

إختبار فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الاستراتيجية والازمات المالية". تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر المراجعة الاستراتيجية في الازمات المالية ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث المراجعة الاستراتيجية كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) والازمات المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول رقم (5) الآتي:

الجدول (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس فرضية الدراسة:

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.133	4.051	معنوية
$\hat{B}_1$	0.836	0.548	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.91		
معامل التحديد (R^2)	0.88		
أختبار (F)	497.213		النموذج معنوي
$Y=2.133+0.836x$			

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يتضح للباحث من الجدول (5) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الاستراتيجية كمتغير مستقل و الازمات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.91)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.88)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الاستراتيجية كمتغير مستقل تؤثر بـ (88%) في الازمات المالية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (497.213) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و4.051، متوسط اثر المراجعة الاستراتيجية في الازمات المالية يساوي (4) مره، 0.548، وتعني ان المراجعة الاستراتيجية تؤثر في الازمات المالية بـ 55%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الاستراتيجية والازمات المالية " قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً: النتائج

من خلال عرض الاطار النظري واجراء الدارسة الميدانية توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

1. قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الاستراتيجية والازمات المالية .
2. ساهمت المراجعة الاستراتيجية في التقييم الشامل لكافة العوامل التي تؤثر علي نمو المنظمة.
3. ساهمت المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالازمات المالية من خلال العمل علي الاستجابة المناسبة والفاعلية في الوقت المناسب والكشف عن العوامل التي تتضمن تهديد للأهداف والمصالح العامة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل اليها أوصت الدراسة بالآتي:

1. العمل على تعزيز القدرات التحليلية للمراجعين من خلال اقامت برامج تدريبية متقدمة في التحليل المالي وإدارة المخاطر مما يمكنهم من تحديد العلامات المبكرة للآزمات المالية واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.
2. الاهتمام بتطوير واستخدام أساليب تقييم شاملة ومتكاملة تشمل التحليل البيئي و التقييم المالي وتقييم الأداء التنظيمي على أن تكون مدعومة بأدوات تحليلية متقدمة وتقنيات البيانات الكبيرة (Big Data) .
3. السعي الجاد الي تعزيز نظم الإنذار المبكر التي تتيح الكشف عن التهديدات المالية في مراحلها المبكرة من خلال استخدام التقنيات الحديثة وتحليل البيانات لتحديد الأنماط غير الطبيعية والاتجاهات المقلقة في البيانات المالية والتنظيمية.

4. دراسات وبحوث مستقبلية:

- أ. الاتجاهات الحديثة للمراجعة ودورها في التنبؤ بالآزمات المالية.
- ب. الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في التنبؤ بالآزمات المالية.

المصادر والمراجع:

Marios Cleridesa and Constantinos Stephanou, "The Financial Crisis and the Banking System in Cyprus", journal of Cyprus Economic Policy Review, Vol. 3 No. 1, p p. 27-50 (2009) .

الحسن، أنس احمد عمر، وسند، ياسر تاج السر محمد ، دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الآزمات المالية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، مجلة الدراسات العليا ، المجلد 5 ، العدد 15 ، 2016م) ، ص ص 26-48.

Vladimir G. Shirobokov , Dmitrii N. Litvinov, " Strategic Audit As A tool To Attain Long-term Goals Of The Business Entity", International journal of Accounting, 2016, Vol 8, p p 27-37 .

حسين ، عبد المنعم حسن، (2017م)، دور المراجعة الإستراتيجية في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الإقتصادية بالسودان : دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة الخارجية - الخرطوم ،.الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ،

- علي ، كريمة محمد، (2017م)، دور جودة المراجعة في الحد من مخاطر الأزمات المالية (دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة بالسودان) ، الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة.
- أحمد ، جعفر حسن السيد،(2021م) أثر التزام المراجع الخارجي بمعايير السلوك المهني والأخلاقي في الكشف عن الأزمات المالية دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي السوداني ، الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة.
- شحاتة، دعاء عبد الفتاح،(2012م)، دور المراجع الداخلي في مراجعة الإستراتيجية وانعكاسه على كفاءة وفعالية الأداء في منظمات العمال، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 38.
- أمين، شاكركري ، (2016م)، الإدارة الإستراتيجية وتحديات القرن الحادي والعشرين: مفاهيم، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع ، ص 3303
- إبراهيم، أحمد علي ،(1997م) ، إستراتيجية المراجعة ، القاهرة: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، ص 8.
- موسى، نبيل محمد ،(2003م)، الإدارة الإستراتيجية " تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس "، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، ص369.
- المقلي، عمر أحمد عثمان الإدارة الإستراتيجية، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2002م)، ص359.
- جمال الدين، مصطفى محمود، طارق رشيد،(2007م)، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ص ص 77 – 78.
- راضي، محمد فخري ، (2016م)، الإدارة الإستراتيجية، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ص ص 31 – 32.
- (1)Area Development Management Report," 2001Strategic Review, A Practical Guide for partnership and community groups" Ireland,, pp 3-4. website : www.adm.ie
- أوبكر، عيد أحمد أبوبكر، والرفاعي، غالب عوض ،(2009م)، أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية، بني سويف: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 3 ، ص112
- الحسيني ،عرفات تقى ،(1999م)، التمويل الدولي، عمان: دار مجدلاوي للنشر، ص200.
- بسيوني، محمد سعيد،(2010م)، الأزمة المالية المعاصرة، سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 2، العدد 2، ص ص 986 – 987.
- التوني، ناجي ،(2004م)، الأزمات المالية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص ص 3 – 8.
- مالكولم نايت،(1999م)، الدول النامية والتي تمر بمرحلة إنتقال تواجه العولمة المالية. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية ، ص 32.
- الشحات، أحمد يوسف،(2001م)، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، القاهرة: مجموعة النيل للطباعة والنشر، ص ص 19 – 20.

- باري جونسون، (1998م)، تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، ص23.
- شبرا، محمد علي، (2009م)، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي ، ترجمة رفيق يونس المصري، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص291.
- علي، منى محمد، (2010م)، الأزمات المالية والاقتصادية مدخل نظري، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد 4 ، ص435.
- الخطيب، شذى جمال، (2001م)، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا، مجلة دراسات استراتيجية، دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص23.
- المكي، محمد إبراهيم محمد، (2012م)، معلومات التقارير المالية ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية في شركات المساهمة، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ص61
- بوفليح، نبيل ، حميد، عبد الله الحرتسي ، (2009م)، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، (قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ، 6 – 7 أبريل، ص8.